موجز تقييم الاحتياجات التعليمية المشتركة - ليبيا 2022

خلفية

ووفقا لنظرة عام 2022 للاحتياجات الإنسانية،[1] أشارت التقديرات إلى أن ما يقرب من 160.000 طفل 5.600 معلم في عام 2021 كانوا بحاجة إلى مساعدة تعليمية في ليبيا. فقد دمر عقد من الصراع والعنف البنية التحتية التعليمية أو ألحقها الضرر بها، مما أجبر العديد من المدارس على الإغلاق بينما أستخدمت مدارس أخرى كملجأ للأسر النازحة. أدى ظهور جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع مع إغلاق المدارس، مما أثر على 1.3 مليون طفل في سن المدرسة، ولا سيما بسبب التحديات المتعددة للوصول إلى التعليم عن بعد والتعليم عبر الإنترنت. وتزداد هذه الحواجز مع محدودية الموارد المخصصة لتنمية المعلمين والتدريب المستمر لدعم التعليم الشامل للجميع.

وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن الإعاقة هي أبرز العوامل المحددة للحرمان من التعليم وذلك من خلال دراسة[2] أجرتها اليونيسيف في عام 2020، حيث كان 16 في المائة من الفتيات والفتيان ذوي الإعاقة يواجهون الحرمان في عام 2020، مقارنة بـ 6 في المائة من عامة السكان الليبيين في سن الدراسة. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم وجود أحكام محددة للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس، كما ورد في 82 بالمائة من المدارس التي خضعت للتقييم في عام 2019 بهدف انجاز تقييم احتياجات التعليم المشترك (JENA)، الذي أجراه قطاع التعليم في ليبيا بالتعاون مع وزارة التعليم والشركاء من مختلف القطاعات في غرب ليبيا[3] وجنوبها، فضلا عن نقص المدرسين المدربين لتوفير التعليم لهؤلاء الأطفال. ويبدو أن الحصول على التعليم الرسمي لجميع المجموعات السكانية المذكورة أعلاه يمثل تحديا خاصا في جنوب ليبيا كما أبرز تقرير[4] تحليل الحماية الصادر عن الجمعية الدليل المدني (WW-GVC) في فزان. والواقع أن 23٪ من المستجيبين ذكروا أن الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم هو السبب الرئيسي للنزوح الدائم من المنطقة وداخلها. علاوة على ذلك، وفي حين لم يلاحظ أي تفاوت كبير بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس في ليبيا قبل العام 2011، فإن النتائج التي توصلت إليها الوكالة في العام 2019 أشارت إلى عدم بقاء الطالبات في مراحل التعليم بعد المرحلة الابتدائية، على الرغم من وجود معلومات قليلة جدا لتفسير العوامل الكامنة وراء هذا الإتجاه. وإلى جانب هذه الملاحظة، لا توجد حاليا بيانات أو تحليل مصنف حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالتعليم، مما يجعل من الصعب تحديد أثر الصراع والضائقة الاقتصادية على الفتيات والفتيان.

المنهجية

يهدف البحث إلى توفير معلومات وتحليلات أفضل عن الاحتياجات التعليمية لكل من السكان الليبيين، للمساعدة في توفير المعلومات اللازمة لجهات التعليم الفاعلة في ليبيا في مجال صنع القرار والبرمجة. وكان لهذا البحث أربعة أهداف، بما في ذلك توفير معلومات أفضل عن الاحتياجات داخل قطاع التعليم في ليبيا، وتوفير معلومات عن مؤهلات وقدرات المعلمين، وتوفير المعلومات للشركاء في التعليم لتخطيط إستجابة فعالة، والتوصية بالخطوات التالية للتقييمات المستقبلية. أجري التقييم على مرحلتين واستخدم منهجية مختلطة من المقابلات شبه المنظمة، ومناقشات التركيز، والمقابلات الفردية المنظمة التي تستهدف مسؤولي وزارة التعليم، على المستوى الوطني ومستوى البلديات، ومديري المدارس، والمعلمين، والآباء، ومقدمي الرعاية. وقد تم جمع البيانات بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022.

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، امتداد HNO 2022

[2] وزارة التخطيط، مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اليونيسيف، معهد بحوث السياسات الاجتماعية (2020). موجز عن حرمان الأطفال من تعدد الأبعاد في ليبيا - التعليم: نهج دورة الحياة.

[3] قطاع التعليم في ليبيا ووزارة التربية والتعليم، تقييم الاحتياجات التعليمية المشتركة، ديسمبر 2019

[4] WW-GVC، تقرير تحليل الحماية 2022 (Fezzan) (غير منشور).

جدول. عدد المقابلات الفردية الرئيسية والمقابلات الفردية و مجموعات التركيز التي تم إجراؤها

طريقة جمع البيانات	المجموعات المستهدفة	إجمالى المقابلات التى تم إنجازها
المقابلات الفردية الرئيسية	على المستوى الوطني	4
	مسؤولو وزارة التعليم على مستوى البلديات (مراقبات التعليم)	35
	مدراء مدارس	46
مجموعات التركيز	معلمون على مستوى المدرسة	47
	أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال المسجلين في المدرسة	47
مقابلات فردية	أولياء الأمور ومقدمي الرعاية للأطفال المسجلين في المدرسة	215

خريطة المدارس التي تم تقييمها في كل بلدية

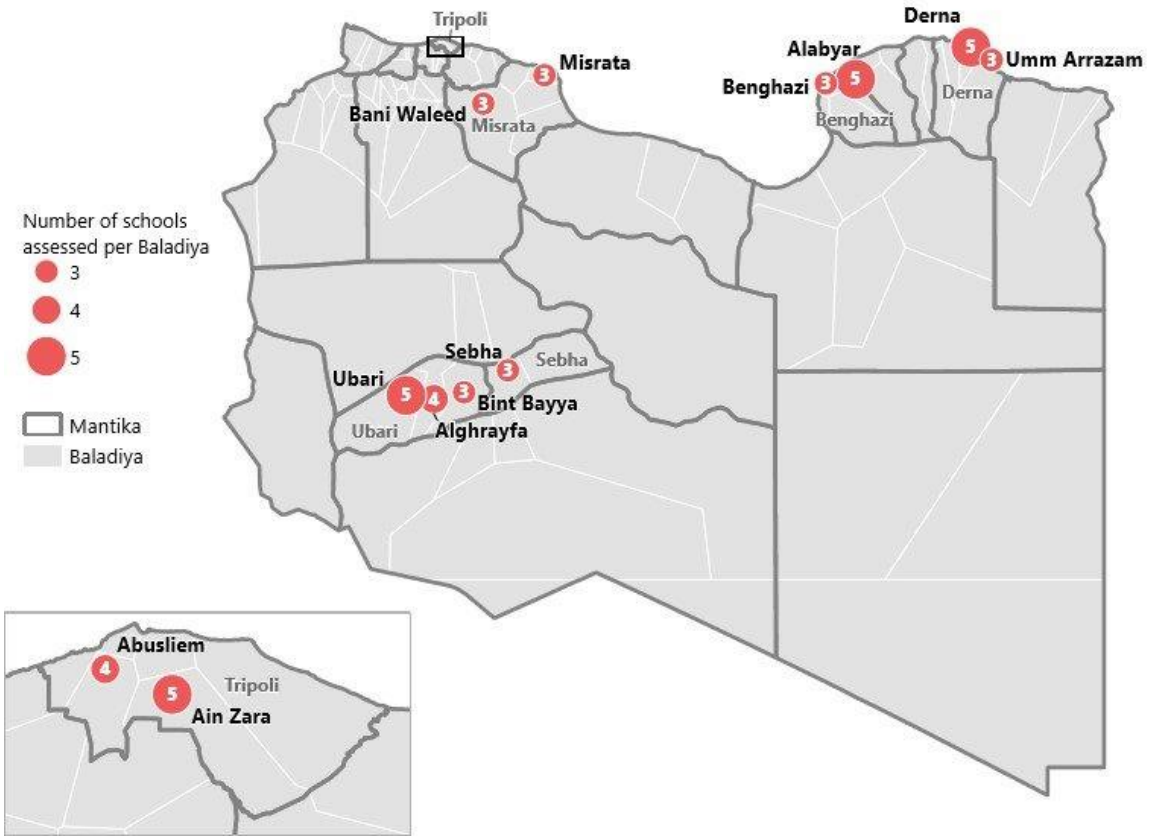

النتائج الرئيسية

التعليم **ملزم قانونا بأن يكون مجانيا وإلزاميا لجميع الأطفال الليبيين في سن الدراسة**. ويمثل إدماج النازحين داخليا من الأطفال والمعلمين في النظام التعليمي أولوية لوزارة التعليم. تم تطبيق سياسة تمكين أطفال والمعلمين النازحين من التسجيل والعمل في أقرب مدرسة إلى مكان إقامتهم الحالي وذلك بهدف التخفيف من التأثير السلبي للنزوح الداخلي على إمكانية الوصول إلى التعليم. ومع ذلك، لا يزال عدم توفر الوثائق المناسبة يشكل عقبة كبيرة أمام الأطفال النازحين داخليا.

ويشكل نقص الموارد على المستوى المركزي تحديا كبيرا أمام توفير التعليم الجيد في ليبيا. كما يؤثر عدم توفر ميزانية محددة تناسب متطلبات التعليم في ليبيا على توفر المعدات الأساسية بما في ذلك الحواسيب والمقاعد والمختبرات والرسوم البيانية وغيرها من مواد التدريس والتعلم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الكتب المدرسية يكون على المستوى الوطني والمركزي، مما يؤدي إلى تأخيرات في بداية السنة الدراسية. ويعتبر الافتقار إلى وسائل التعليم والتعلم والهياكل الأساسية الكافية سببا هاما للنقص المبلغ عنه في نوعية التعليم في ليبيا. وهناك نقص حاد في معدات التدريس والتعلم، وهناك نقص حرج في معدات التعلم والتدريس، ويعاني المعلمون والطلاب من نقص المساحات المناسبة لتجربة التعلم. وتعتمد الأساليب التعليمية المستخدمة على نماذج قديمة، ويكثر التركيز على الجوانب النظرية، حيث تفتقر المدارس إلى الوسائل العملية لتوفير تجربة تعليمية شاملة أكثر.

تشكل مخاطر حماية الطفل أيضا تحديات للتعليم في ليبيا. **وفي حين أن حالات التسرب من المدارس محدودة، فإنها تعزى إلى حد كبير إلى الصعوبات المالية والافتقار إلى الحافز لإعطاء الأولوية للتعليم على مستوى الأسرة.** وعلى الرغم من أن التعليم مجاني، فإن الأسر قد لا تزال تتحمل عبء رسوم النقل وغيرها من النفقات المتصلة بالتعليم. على الرغم من أن التعليم مجاني، فإن العائلات قد تواجه بعض المصاريف المتعلقة بالنقل والتعليم الأخرى. وتبقى الضغوط المالية تحديًا خاصّة بالنسبة للطلاب الذكور الذين قد يسعون للحصول على عمل لدعم أسرهم، والطالبات اللواتي قد يتعرضن للإيقاف عن الدراسة لعدم قدرة آبائهن أو مقدمي الرعاية على تحمل تكاليف التعليم الخاص بهن. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في تسرب الطالبات نجد الزواج المبكر والحمل، اللذين يرتبطان أيضا بالصعوبات المالية، إلى جانب المعايير الثقافية السائدة. كما يعد الأطفال ذوو الإعاقات ، خاصة الذين يعانون من إعاقات الحركة ، من بين الذين يواجهون عقبات في التعليم بسبب نقص البنية التحتية المناسبة لتلبية احتياجاتهم. وقد أدت حدوث النزاعات والحروب في ليبيا إلى تعرض العديد من الأطفال لأحداث مؤلمة مما تسبب في تعرضهم لأنزمات نفسية وعصبية مما أثر على قدرتهم على العودة إلى المدرسة خوفا من تكرر تعرضهم لأحداث صادمة مماثلة. إن المخاطر التي تهدد سلامة الأطفال داخل محيط المدرسة، بما في ذلك التنمر والعقاب البدني، يمكن أن تؤثر سلبا على أداء الأطفال الأكاديمي وتؤدي إلى التسرب.

هناك العديد من العقبات التي تعيق الوصول إلى التعليم في ليبيا، وفقا لمخبرين رئيسيين ومشاركين في مناقشات مجموعات التركيز. **وكانت العقبات الأساسية التي تم استنتاجها من التقييم هي إغلاق المدارس وتضرر البنية التحتية للمدارس أو عدم استكمالها، وتدهور وضع البنية التحتية على المستوى البلدي، وتواتر الأحداث الجوية السلبية**. أدت الفترة المطولة لإغلاق المدارس بسبب النزاعات والحروب إلى وجود فجوة تعليمية وتدهور في جودة التعلم. كانت عملية إعادة تأهيل وصيانة مباني المدارس التي تعرضت للتدمير أو النهب خلال فترات النزاع بطيئة ومحدودة، مما أدى إلى تأخر إعادة فتح المدارس. أدت السياسة التي اعتمدتها وزارة التعليم والتي تضمنت ترقية الطلاب تلقائيًا دون تقييم كإجراء للتخفيف من آثار النزاعات وكوفيد-19 إلى تأثير سلبي على مستوى التعليم في ليبيا، مما أدى إلى تدهور في جودة التعلم.

وتشكل مؤهلات المعلمين تحديا أيضا للتعليم في ليبيا. **وفي حين أن الشهادة الجامعية هو المؤهل السائد للمعلمين**، فإن التخرج من برنامج تعليمي لا يبدو شرطا أساسيا للتدريس. وفي حين يتلقى المعلمون بعض التدريب أثناء الخدمة، فإنه محدود في كل من تواتره ونطاقه. ولا يحصل المعلمون عادة على أي تدريب إضافي قبل بدء حياتهم المهنية التعليمية، وهناك غياب ملحوظ لفرص التطوير المهني المستمر. ويسلط المستجبون في التقييم الضوء على الحاجة الملحة للتدريب التربوي بين المعلمين المعينين حديثا. ويفيد التقييم أيضا عدم توفر تدريب وتطوير في إستخدام التكنولوجيا في التدريس. وغالبا ما يسبب التأخير في دفع مرتبات المعلمين في الوقت وتحملهم لنفاقات التنقل من محل سكانهم إلى مكان عملهم في تفاقم الصعوبات مالية التي من شأنها أن ترهق كاهل المعلمين. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي عدم تمتع المعلمين بتغطية صحية شاملة بتعميق التحديات التي يواجهها المدرسون أثناء القيام بعملهم.

كما أن المنهج الدراسي الليبي ونوعية التعليم موضوع يجب التطرق إليه. **حيث أفاد معظم المستجوبين بأنهم لا يعتبرون المناهج الحالية مناسبة لتلبية متطلبات المجتمع وسوق العمل.** فالمنهج الدراسي الليبي الحالي قديم، ويفتقر إلى الاتساق والوضوح في الدروس والمعلومات المقدمة في الكتب المدرسية، إلى جانب ودجود نواقص منها المعدات اللازمة لتدريس المواد العلمية مما يؤثر على جودة التعليم وكيفية تقديم الدروس. فأساليب التدريس المستخدمة قديمة، مع التركيز الشديد على الجوانب النظرية، حيث تفتقر المدارس إلى الوسائل العملية لتوفير تجربة تعلم أكثر شمولا.

التوصيات

إن تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي في ليبيا يتطلب نهجا متعدد الأطراف المعنية ينبغي أن يشمل **الحكومة**، **والمربين**، **وأولياء الأمور**، والمجتمع المحلي**.** واستنادا إلى نتائج التقييم، وبالتعاون مع اليونيسيف، تم تحديد الإجراءات التالية.

رسم السياسات وجودة التعليم في ليبيا:

1) **<u>زيادة الميزانيات التشغيلية في المدارس:</u>** سيكون لدى وزارة التعليم، من خلال زيادة الميزانيات التشغيلية، الوسائل المالية للاستثمار في **التكنولوجيا الحديثة**، **وتوفير طاقم تدريس عالي الجودة**، **وتزويد المدرسة بمواد التدريس ومعدات التعلم**، ودعم **إنجاز** أعمال إعادة التأهيل المعلقة. وستمكن هذه التحسينات المدارس من توفير تجربة تعليمية أكثر إلزاما وإثراء لطلابها وضمان أن تكون المدارس في حالة جيدة وتتمتع بالصيانة اللازمة إلى كونها مكان آمن للطلاب مما يمكن أن يؤثر إيجابيا على أدائهم الأكاديمي وعلى تمتعهم بتجربة مدرسية متكاملة.

2) **<u>مراجعة المناهج الدراسية الوطنية:</u>** تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى ضمان توافق محتوى المناهج التعليمية في ليبيا مع الموارد المتاحة، ومراعاة المستوى التعليمي للتلاميذ، وتحسين محتوى الكتب الدراسية ونوعيتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء تحليل شامل للموارد التعليمية المتوفرة في المدارس إلى جانب التركيز على قدارت المعلمين، بالإضافة إلى التدقيق في الكتب المدراسية واجراء تعديلات عليها وتحديثها بشكل منهجي إلي جانب الإستفادة من الوسائل التكنولوجية لتعزيز مستوى وجودة التعليم في ليبيا.

3) **<u>إستخدام التكنولوجيا في المدارس:</u>** يمكن أن **تكون** التكنولوجيا **أداة قوية لتحسين التعليم**، ولا سيما في المناطق النائية التي قد يكون الوصول الموارد التعليمية التقليدية فيها محدودا. حيث يجب على الحكومة **الاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا**، وتوفير **أجهزة الكمبيوتر** والأجهزة **اللوحية**، **لتسهيل التعلم عن بعد**. ثانيا، ينبغي توجيه الجهود **لتوفير التدريب للمعلمين** بشأن كيفية إستخدام التكنولوجيا بفعالية في الفصول الدراسية.

4) **<u>تعزيز أساليب التدريس:</u>** ينبغي أن يركز نظام التعليم على **التفكير النقدي ومهارات حل المشاكل،** إلى جانب أساليب التدريس القديمة. يجب أن تشمل المدارس في ليبيا **التفكير النقدي** وحل **المشكلات** كمكونات أساسية في المنهج الدراسي. ولابد من تمكين المعلمين من دمج الأنشطة التي تتطلب من الطلاب أن يفكروا مليا، وأن يحللوا المعلومات، وأن يبتكروا الحلول للمشاكل التي تقدم لهم داخل الفصل الدراسي. يمكن لأنشطة التعلم التعاوني، مثل المشاريع الجماعية والنقاشات والمناظرات يتيح لهم العمل معًا ومشاركة الأفكار وتحدي أفكار بعضهم البعض مما سيساعدهم على التمتع على تجربة تعليمية فريدة من نوعها.

5) **<u>تعزيز مشاركة الأولياء والوالدين:</u>** يلعب الآباء وأولياء الأمور دورا حاسما في تعليم أطفالهم. ويمكن للحكومة أن تشجع مشاركة الوالدين من خلال تعزيز دور مجالس الآباء التي من شأنها أن تلعب دورا تثقفيا وتوعويا يهدف لتعزيز دورهم في الحياة المدرسية لأبنائهم مما يسمح لهم بتقديم الدعم اللازم داخل المدرسة وخارجها.

6) **<u>تعزيز الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية:</u>** يمكن للمدارس أن تتعاون مع الشركات المحلية والمنظمات غير الربحية والمجموعات المجتمعية لتزويد الطلاب **بموارد وفرص إضافية للتعلم**. ويمكن أن يشمل ذلك برامج ما بعد المدرسة، وبرامج التوجيه، والتدريب الداخلي. وينبغي لنظام التعليم أن يعمل عن كثب مع الشركات والمجتمع المحلي لضمان إعداد الطلاب لسوق العمل. ويشمل ذلك توفير التعليم المهني وبرامج التدريب التي تزود الطلاب بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح عند دخولهم لسوق الشغل.

تأهيل المعلمين وبيئة العمل

7) **<u>تحسين بيئة التدريس:</u>** يجب على المدارس في ليبيا أن توفر للمعلمين **ظروف عمل آمنة ومريحة**. ويمكن ان يشمل ذلك **تجهيز الصفوف الدراسية بما يلائم متطلبات التعليم إلى جانب توفير مواد تكنولوجية وتعليمية ملائمة** من أجل **توفير تعليم عالي الجودة** لطلابهم. إن توفير هذه الموارد يمكن أن يساعد في تحسين ظروف المعلمين وتعزيز فعاليتهم في الفصول الدراسية. ينبغي للمدارس في ليبيا إنشاء **نظم** فعالة لتقييم **المعلمين** ودعمهم. ويمكن أن يساعد ذلك على تحديد مجالات التي يحتاجون فيها للدعم و**التطوير المهني** المستمر. قد يواجه المعلمون تحديات نفسية، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع وبسبب ظروف العمل أثناء وبعد

تفشي وباء كوفيد-19. **إن توفير الدعم النفسي والاجتماعي**، مثل **المتابعة النفسية** وبرامج **تأطير الصحة النفسية** يمكن أن يساعد في تحسين رظروف المعلمين وقدرتهم على القيام بعملهم من دون عوائق. وعلى صعيد أخر، يمكن لوزارة التربية في ليبيا العمل على تشجيع المتخرجين الجدد من الأنظمام إلى مجال التعليم من خلال **إعطاء الأولوية لزيادة الرواتب والحد من التأخير في الدفع**. وهذا أيضا من شأنه أن يساعد على تشجيع المعلمين على الإبقاء على وظائفهم وتحفيزهم.

8) **<u>الاستثمار في تدريب المعلمين:</u>** يمكن أن تساعد **برامج التطوير المهني** للمعلمين على تحسين **مهاراتهم التعليمية** وضمان مواكبتهم **لأحدث الطرق التعليمية**. ويمكن القيام بذلك من خلال التدريب أثناء الخدمة، وورش العمل، والحلقات الدراسية، وبرامج التوجيه. وإلى جانب التدريب التقني، يحتاج المعلمون إلى تطوير مهني لضمان تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لدعم الطفل المعوق و/أو الاحتياجات الخاصة. ويمكن أن يشمل ذلك التدريب على ممارسات التدريس الشاملة، والحساسية الثقافية، والعمل مع الطلاب ذوي الإعاقة.

حماية الطفل وإدماجه في المجتمع

9) **<u>دعم الأطفال في المدارس بعد النزاعات وتفشي مرض كوفيد-19:</u>** تعرض الأطفال في ليبيا لصدمات وخسارة في التعلم بسبب النزاعات والوباء. يمكن للمدارس أن **توفر الدعم للصحة النفسية**، مثل خدمات المشورة ومجموعات الدعم، **لمساعدة الأطفال على التأقلم مع مشاعرهم وتعزيز رفاههم**. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس أن تزيد من البرامج التجريبية للحاق بالركب وعلاجه لسد هذه الثغرات في التعلم وضمان إمكانية تقدم الأطفال أكاديميا.

10) **<u>التعليم الشامل:</u>** ينبغي لوزارة التعليم أن تضع سياسات وإجراءات شاملة تعزز تكافؤ فرص حصول جميع الطلاب على التعليم. ويمكن أن يشمل ذلك **وضع مبادئ توجيهية واضحة لتحديد ودعم الطلاب ذوي الإعاقة**، وضمان أن تكون المدارس مزودة بمرافق وموارد يسهل الوصول إليها، وتوفير التمويل الكافي لدعم التعليم الشامل للجميع.

11) **<u>تحسين فرص الحصول على التعليم:</u>** ينبغي للحكومة أن تعمل على ضمان حصول جميع الطلاب على التعليم بغض النظر عن **وضعهم الاجتماعي والاقتصادي**، **أو نوع الجنس**، أو **موقعهم الجغرافي**. ويمكن القيام بذلك عن طريق توفير وسائل النقل إلى المناطق الريفية، وبناء مدارس جديدة للحد من ظاهرة اكتظاظ الفصول الدراسية، وتقديم منح دراسية للطلاب المحرومين، ومعالجة الحواجز الثقافية التي من شأنها أن تشكل حاجزا أمام حصولهم على التعليم.

12) **<u>تحسين إستمرارية تعليم الفتيات:</u>** أفاد التقييم أن تسرب الطالبات من المدارس في دورة التعليم الثانوي بسبب نقص الوعي لدى الوالدين أو أولياء الأمور بأهمية التعليم إلى جانب تفشي مشكل الزواج المبكر. ويمكن الحد من هذا المشكل من خلال توعية الأباء والفتيات على حد سواء بأهمية التعليم. إلى جانب تأطير المعلمين والمرشدين النفسيين في المدرسة على كيفية التعامل مع هذه التحديات مما قد يساعد على تعزيز إستمرارية تعليم الفتيات. المدارس، أن تحسن معدل إتمام الفتيات للتعليم الثانوي وتقلل من خطر الزواج المبكر أو القسري.